

فلما لا يقطع حرف العلة بم في بعض النظم وعلى هذا قول النحويين
 في بيان ثم جئت متعذرا من جواز بيان لم يبرحوه ولم يدعوا جاز
 لم يبرحوه باقيا للواو وإنما جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت
 لأن التاء في المخرج الثاني أي من وسط الفم والمؤنث ثانياً في التحريك
 أي في الوجود لأن الله عز وجل خلق أولاً آدم ثم خلق حواء من ضلع
 فناسب التاء بالمؤنث فلما جعلت علامة لها وقيل ريت التاء
 في نصرت للمؤنث على التائيب كما في الاسم مؤنثاً صرة واختصوا المخرج
 بالاسم وإن كان بالفعل تعادلاً بينهما إذ الفعل ثقيل وإنما اقتصت زيادة
 العلامة بالمؤنث ولم ينجح المذكور لذلك لأنه الزيادة فرع والمؤنث زيادة
 فرع فناسب أن يختص بالفرع وهذه التاء أي التاء في ضربت ليست
 بصيغة كما يجيء في آخر بحث الضار و اسكت التاء في مثل ^{وضرب} وضرب
 أي ضربت ضربت أي إذا اتصل آخر الماض الضار الفاعل اسكن آخره لا يجتمع
 أربع حركات متواليات فيما هو كالكلمة الواورة وإنما قلنا بان مثل ضربت
 كالكلمة الواورة لأن النون ضمير الفاعل والفاعل كالجزم من الفعل شدة
 اتصاله بالفعل ومن ثمة أي من أجل أن الضمير لم يرفع المتصل كالجزم من
 الفعل لا يجوز العطف على ضمير لم يرفع المتصل بغير التأكيد ولا قائم مقام
 من الفاصلة لا يقال ضربت وزيد بل يقال لزيد بال تأكيد لأنه لو جاز
 العطف عليه من غير تأكيد لزم عطف الاسم على الفعل وهو غير جائز
 وإنما قيدنا بالرفع احترازاً عن المنصور والمجور لأن العطف عليها
 مجوز

الفرع بالرفع

يجوز بغير التأكيد نحو ضربت زيداً ومررت بك وبزيد وإنما قلنا المتصل لأنه
 لو كان منفصلاً جاز العطف بلا تأكيداً وزيداً جازاً وإنما قلنا بغير التأكيد
 ولا قائم مقام من الفاصلة لأنه إذا وقع الفصل بين الضمير والرفع المتصل
 وبين المعطوف عليه يجوز العطف عليه بدون التأكيد منفصلاً سواء وقع
 الفاصلة قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيداً وبعد كقولك تعلى
 ما اشركت ولا أبواتاً إذ عرفت هذا فاعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول لا يجوز
 العطف على ضمير بغير تأكيد إذ لم يقع الفصل بين وبين المعطوف عليه
 واستشعر في نفسه كلاً فقال إن ما ذكرتم من أن التاء في أربع حركات
 لا يجوز فيها هو كالكلمة الواورة منقوض بغيرها فاجاب بقوله جاز
 ضربت لأن التاء فيه وإن كان متحماً إلا أن في حكم كون حركته في الظاهر
 أصل الألف فلم يوجد فيه أربع حركات متواليات لا يقال يلزم من محذوف
 آخر وهو التيقن أن كنين لأن التاء إذا في حكم كل والألف أيضاً كمن
 فيلزم المحذوف والمذكور لأن التاء تقول لا يلزم من كون التاء في حكم كون
 لعلة تكونها صفة التيقن كنين إذ افرق بين أن يكون الشيء
 في حكم الشيء وأن يكون الشيء الشيء ومن ثمة من أجل أن التاء في ضربت
 في حكم كونها تسقط الألف في رتبة أصل ريمت فقلت إن الفاعل كركها
 وانفتح ما قبلها في رتبة الألف لا نقول كنين الألف وإنما كركها
 عارضاً فيها والعارض للمعذوم الذي لغيره أي سرودة عن كركي
 فانه يقول أصل تلك المقدم الرتبة رجاتاً بانهات الألف واستشعر في

كان

حتى يلزم صريح